علاقات مشعل مع ايران لم يجمع عليها قادة حماس الداخل من الشيخ احمد ياسين وحتى اسماعيل هنية

تنافس ايراني خليجي على الساحة الفلسطينية ودعم حماس وفتح.. والمال العربي اكثر من الدعم الايراني

■ «اذا كانت ايران تريد اعطاء المساعدة، فهذا جيد. ولكن المهم هو أن يصل المال الى السلطة. المال الذي يصل الينا سيتحول الى مال فلسطيني، ولن ندفع ثمنا مقابله لان لدينا مبادىء وسياسات»، هذه الامور وردت في تصريحات صحافية ولكن ليس على لسان اسماعيل هنية أو خالد مشعل، وانما قالها أبو مازن الذي أوضح لمراسل الصحيفة في آذار (مارس) الأخير انه لا توجد للمال الايراني رائحة. في الواقع ليست هناك أي رائحة لأي مال، لانه ما أن يصل الى السلطة حتى يتحول الى مال فلسطيني. اقوال أبو مازن هذه صدرت بعد فترة قصيرة من اعلان ايران عن عزمها التبرع بـ50 مليون دولار للحكومة الفلسطينية بعد أن قُرضت عليها المقاطعة الدولية.

وربما كانت ايران مستعدة للتبرع بالمال فقط لحكومة حماس؟ «نحن سنقف الى جانب حماس والى جانب الحكومة الفلسطينية. حكومة ايران ستدعم اقامة حكومة الوحدة الوطنية، وكل حكومة تحظى بموافقة حماس». هذه هي الصيغة التي اقترحها علي لاريجاني، أمين سر مجلس الأمن القومي في ايران، في الشهر الماضي، والذي يتولى التفاوض مع الغرب حول المشروع النووي الايراني ويقوم ببلورة السياسة الخارجية الايرانية بدرجة كبيرة.

هذه الصيغة، ومثلها تصريحات أبو مازن، تدلل على الأقل على وجود موافقة مشتركة: كل جسم فلسطيني مستعد لأخذ المال من ايران، وايران جاهزة للمساعدة وتقديمها لأي جسم فلسطيني. ليس هناك أي فرق بين حماس وفتح، وهنية لم يقم باحداث أي شيء جديد في الشأن الايراني. اذا كانت هناك منافسة اقليمية في قضية المساعدة، فهي موجودة في الأساس في الجانب الممول وليس في الجانب المتلقي – بين السعودية وايران، ولكن ليس بين حماس وفتح. الممولون يعتقدون أنهم سيتمكنون من خلال المال التأثير على السياسات الفلسطينية التي يدعمونها. في اغلبية الاحوال اتضح أن الحركات الفلسطينية تستمتع من الحصول على المال ولكنها لا تلتزم بالضرورة بالسياسات التي توضع في الرياض أو طهران.

المثال الأبرز على ذلك توفر في البداية في عهد ياسر عرفات من خلال م.ت.ف. عرفات كان بين القادة الأوائل الذين زاروا ايران بعد انقلاب 1979. سفارة م.ت.ف افتتحت في طهران حينئذ في نفس المبنى الذي كان سفارة لاسرائيل. إلا أن حكاية الغرام بين فتح وايران لم تطُل، ليس بسبب ايران ففي حرب ايران ـ العراق قرر عرفات دعم صدام حسين.

في عام 1992 وإبان اجراء فتح لمحادثات المصالحة مع حماس في الخرطوم عاصمة السودان، قام عرفات بتفجير المحادثات عندما اتهم حماس مباشرة بالحصول على المال من الكويت والسعودية وايران. هذا كان قبل اتفاق اوسلو، وهذه الدول الثلاث كانت معادية لـ م.ت.ف في حينه. أبو مازن سُئل مرة خلال زيارته للكويت اذا كان يعتذر أمام الشعب الكويتي فقال انه يعتذر، ولكن «دعونا من هذه الحكاية الآن». هذا الموقف كان أحد المواقف العلنية الكبرى التي يبدي فيها أبو مازن خلافه مع موقف عرفات.

يبدو أن عرفات كان محقا حينئذ عندما اتهم حماس بالحصول على المال من السعودية وايران. في تلك الفترة كانت لدى اسرائيل وامريكا وثائق تشير الى أن مؤسسات صدقة سعودية تقوم بارسال اموال كثيرة لمؤسسات الرفاه التابعة لحماس. بعد حين تبدل الشركاء وعادت السعودية لمساعدة عرفات.

ولكن يبدو أن دعم عرفات للعراق لم يحُل في وقت لاحق دون تقديم ايران للمساعدة له. قضية سفينة السلاح «كارين إي» في 2001 تدلل على أن مصالح ايران أطول مدى من ذاكرتها. «كارين إي» نقلت عشرات الأطنان من المواد الناسفة والاسلحة التي اشتريت في ايران، وكانت في طريقها الى اراضي السلطة عبر مصر أو عبر البحر. في المقابل واصلت ايران حكاية الغرام مع حماس التي بدأت في مرحلة متأخرة نسبيا بالمقارنة مع حكايتها مع م.ت.ف. العلاقة الاولى بين حماس وايران عُقدت في 1992 عندما طُرد 415 من نشطاء الحركة الى لبنان في مرج الزهور. هذه كانت فترة العلاقة الأهم بين الطرفين، سياسيا وعسكريا. اغلبية من أُبعدوا حينئذ الى لبنان تحولوا الى شخصيات مركزية في وقت لاحق: عبد العزيز الرنتيسي، محمود الزهار، اسماعيل هنية وغيرهم كثيرون.

العلاقة مع ايران نشأت حينئذ بواسطة حزب الله، ولكن الانطلاقة في العلاقات حدثت على يد احمد ياسين بعد ذلك بخمس سنوات عندما أُطلق سراحه من السجن الاسرائيلي بناء على طلب من الملك حسين. الملك اشترط اطلاق سراح عناصر الموساد الذين اعتقلوا في عملية محاولة اغتيال مشعل باخلاء سبيل احمد ياسين. رحلة ياسين الاولى كانت للسعودية حيث تلقى الرعاية الطبية، وفي نفس الفرصة نجح في جمع بضع مئات من ملايين الدولارات من دول الخليج وايران التي تعهدت على ما يبدو باعطاء حماس 15 مليون دولار سنويا.

كانت لكل واحد من الطرفين حينئذ مصلحة خاصة به من وراء تبرعه لحماس. دول الخليج رغبت في منع احمد ياسين من زيارة العراق، الأمر الذي يمنحه الشرعية في فترة العقوبات. أما ايران فقد رغبت بدس يدها في كل موقع توجد فيه دول الخليج. هكذا فعلت في افغانستان وكذلك في البوسنة.

احمد ياسين الذي عين ممثلا لحماس في ايران، أوضح لمقربيه حينئذ أنه لن يسمح لأي دولة اجنبية بالتدخل في شؤون حماس رغم المساعدة الايرانية السخية. هذه كانت احدى النقاط الخلافية العميقة بينه وبين خالد مشعل. صحيح أن ياسين خرج من السجن بفضل مشعل، ولكن وفقا لمقربين منه هو لم يحترمه ابدا لأنه حاول حتى خلال فترة اقامته في الاردن السيطرة على الحركة.

علاقات مشعل القوية مع ايران بعد إبعاده من الاردن وارتياب احمد ياسين بأن ايران هي التي تُحرك مشعل، كانت دائما عاملا مؤثرا على التباعد السائد بين الاثنين. احمد ياسين خلّف هذا الارتياب لاسماعيل هنية على ما يبدو الذي حاول في سنوات حكمه الاولى إبداء استقلاليته وابتعاده عن جناحي مشعل. المثال الأبرز على ذلك هو رفض هنية قبول اقتراح أبو مازن لتشكيل لجنة تحقيق للتحقق من الاشتباه بأن مشعل هو الذي كان وراء عملية تهريب السلاح الى الاردن قبل عدة اشهر. هنية رفض مدعيا أن حماس الداخل لا تملك أي علاقة بذلك. بذلك أوضح أن هناك خطا فاصلا بينه وبين مشعل. في وقت لاحق بعد اختطاف جلعاد شليط، دعا هنية الخاطفين الى اعادته، أما مشعل فقد جند عملية الاختطاف لسياسته.

ايران في نفس الوقت واصلت رعاية كل من يوافق على أن يكون تحت رعايتها. في نيسان (ابريل) 2001 عندما كان خاتمي رئيسا لايران عقد مؤتمر دعم الانتفاضة الفلسطينية والثورة الاسلامية في فلسطين، في المقابل صرحت ايران انها لن تعارض أي حل يتفق عليه الفلسطينيون.

محمود أحمدي نجاد يتبنى هذه التوجهات ايضا. في كانون الثاني (يناير) 2006 التقى مشعل مع نجاد في دمشق بعد لقائهما السابق قبل شهر في طهران. في تشرين الثاني (نوفمبر) من هذا العام التقى نجاد مع فاروق القدومي، أمين سر اللجنة المركزية لـ م.ت.ف ومسؤول العلاقات الخارجية فيها. التقسيم واضح. اذا كانت السعودية ومصر حليفات لأبو مازن الآن، فايران تريد نصيبها من م.ت.ف، ولهذا جاءت صلتها بالقدومي.

ولكن السعودية ايضا لا تدس يدها في الصحن عندما يتعلق الامر بحماس، وهي في نفس الوقت لا تسمح لايران بأن تكون محتكرة لتمويلات التنظيم. في العام الماضي اعتقل في القدس يعقوب أبو عصب بتهمة نقل الاموال من ممثلية حماس في السعودية الى حماس في المناطق. ممثلية حماس في السعودية لا تستطيع أن تتحرك من دون موافقة المملكة. أبو عصب نقل المال الى مؤسستين في شرقي القدس باسم «الرفادة» و «إقرأ» التابعتين لحماس. عرفات هو الذي اشتكى في عام 2000 من نقل الاموال السعودية الى حماس رغم أنه هو نفسه كان يتمتع بالدعم السعودي.

تدخل ايران في حماس اليوم لا يختلف اذا بصورة عملية عن ذلك الذي كان في عهد ياسين، مثلما يعتبر دعم السعودية للسلطة الفلسطينية ولحماس مسألة ذات وزن مشابه. يكفي اقتباس تصريحات وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، الذي أعطى دعما كاملا لحكومة حماس، ولما قاله حاكم قطر الذي قال لكوندوليزا رايس انه ليس من المعقول ألا تُقدم حكومته المساعدة للسلطة الفلسطينية برئاسة حماس.

مع ذلك يبدو أن المساعدة العربية لحكومة حماس أكبر من المساعدة الايرانية رغم الصرخة. ايران تعهدت بارسال 250 مليون دولار وصل منها 120 مليونا و50 مليون اخرى أُرسلت في مطلع السنة. من الناحية الاخرى وصل الالتزام العربي الى نصف مليار دولار، وفي كل شهر يتم تحويل ملايين الدولارات كمساعدات انسانية. بعض المال يُرسل مباشرة الى عناصر فتح الذين يخدمون في السلطة بواسطة حسابات بنكية فُتحت خارج المناطق.

تسفي برئيل
(هآرتس) - 2006/12/20

محمود عباس

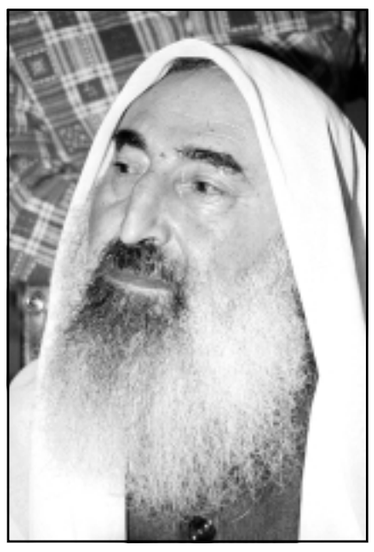
احمد ياسين

خالد مشعل

دولة متخلفة.. نسبة الامية فيها عالية ويسهل ضربها ولا تقارن بالمانيا

اوروبا ترددت في كبح جماح هتلر فحدث الهولوكوست ويجب عدم التأخر بمعالجة نجاد وبلده ايران

■ يبدو أنني اخطأت عندما اعتقدت أنه يجب تجاهل «المؤتمر العلمي» لمُنكري الكارثة في طهران، لان هذا المؤتمر حظي في العالم بصدى عظيم سلبي جدا لمنظميه والمشاركين فيه. انقضى التحول البائس لطهران. عاد مُنكرو الكارثة المتخصصون من البلدان الغربية الى دولهم وسيتابعون هناك عملهم الفاضح. وكذلك عاد «الخبراء» و«الباحثون» من البلدان الاسلامية الى بلدانهم وسيتابعون من هناك التحريض على اسرائيل. وهذا ما سيفعله ايضا الحريديون الستة من صفوف ناتوري كارتا، الذين جاؤوا الى طهران لاظهار معارضتهم للصهيونية واسرائيل ولتقبيل أحمدي نجاد.

إن حضور اولئك الحريديين كان بالطبع نقطة جذب خاصة، وأضاف لونا «أسود» الى الحشد المهرجاني. إن «الاحتجاج» لوصول اولئك الغامضين كان من أكثر ما سمعت إثارة للغضب. «الصهاينة هم الذين جاؤوا بالكارثة على الشعب اليهودي»، قالوا. لا يُصدَّق. اذا كان هذا هو السبب، فلماذا لم يعاقب الله جل جلاله الكفار الصهاينة فقط، بل عاقب ايضا مئات الآلاف، أو الملايين، من الحسيديم والحريديين المخلصين والأكثر تشددا؟ لماذا عاقب ايضا نحوا من مليون ونصف مليون من الاطفال والاولاد، الذين لم يكونوا يستطيعون أن يكونوا صهاينة؟ إن المؤتمر الحالم لاحمدي نجاد لم يجدد بالطبع شيئا فيما يتعلق بالكارثة، لانه لا يستطيع حتى 60 كاذبا إنكار حقائق تاريخية. لكنه مكّن نجاد مع كل ذلك من أن يتفوه مرة اخرى بتهديداته للدولة اليهودية وأن يعلن مرة اخرى بأنها «ستختفي في غضون زمن قصير».

في هذه النقطة الرئيس الايراني مثابر جدا ويجب النظر الى اقواله بجدية تامة. قال هتلر لحينه اقوالا مشابهة عن اليهودية بعد أن انتُخب مستشارا لالمانيا. بيد أن العالم لم يصدق كلامه. «الرجل مضطرب النفس ولا يجب النظر اليه بجدية»، زعم آنذاك جميع الساسة والمحللين السياسيين في أنحاء العالم. لم يصدق يهود كثيرون ايضا أن الرجل يقصد حقا كل ما أعلن عنه وصرح به.

ما تلا ذلك أثبت أنه قصد كل كلمة. لهذا سيُحسن العالم اليوم الصنع، اذا ما صدق أن نجاد يقصد تماما كل كلمة يتفوه بها. والى ذلك يهدد مرة بعد مرة ايضا لا اسرائيل فقط بل العالم الغربي ايضا.

كان هتلر طاغية في دولة في وسط اوروبا، صناعية، متقدمة، متطورة في جميع المجالات، كانت عدتها تزيد على 81 مليونا من السكان ـ «شعب الشعراء والفلاسفة» كما سموهم. لهذا كان يصعب كبح جماحه. احمدي نجاد طاغية في دولة قصيّة، غير متقدمة، وغير متطورة في مستويات كثيرة، تعدادها نحوا من 68 مليون انسان، بعضهم لا يعرف الكتابة والقراءة ويعيشون في ظروف بدائية. لهذا فمن الأسهل كبح جماحه وما يُدبر له. بيد أنه يجب استقرار الرأي على فعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

احمدي نجاد

الى الآن، اذا استثنينا الرئيس بوش، ومستشارة المانيا انجيلا ميركل ايضا، ورئيس حكومة ايطاليا رومانو برودي، لم يستقر رأي ساسة الغرب على «علاج» التهديد الايراني علاجا جديا. وهذا هو الخطر الحقيقي، أكثر من أحمدي نجاد نفسه.

نوح كليغر
(يديعوت احرونوت) - 2006/12/20

لماذا نشتاق لزعيم فاشل مثل ارييل شارون.. وهو مسؤول عن كل الهزائم من غزة الى لبنان؟

■ يجب أن نعترف بأنه من الغريب قليلا تذكار مرور سنة على مرض شخص ما، مهما يكن رفيعا، وأن يُكتب تأبينه وهو ما يزال حياً. لكن هذا ما فعلوه هذا الاسبوع برئيس الحكومة السابق ارييل شارون، الذي أصيب أول من أمس قبل سنة بجلطته الدماغية الاولى، التي انتهت الى الغفوة العميقة التي ما زال فيها الى اليوم.

شيء غريب لكنه مفهوم. لو كان خلفه زعيما قويا، يثير الثقة ويوحي بالأمن، لما كان أحد تذكر هذه الذكرى السنوية. كان شارون سيُنسى في غرفته في المستشفى شيبا، ويزول عن الوعي العام. لكن الفراغ القيادي الذي خلفه وراءه، مع الوضع الصعب المعقد الذي دُفعت اليه الدولة، الى حد تهديد مجرد وجودها، يثيران الأشواق والاعتماد على الزعيم الذي اختفى فجأة وفي ظروف مؤسفة.

لا يوجد أي تسويغ في الظاهر لهذه الاتكالية. مع كل العطف على وضع شارون، لا مناص من أن نجزم أنه المسؤول الرئيسي، ولن نقول المتهم، عن الاخفاقات، والفشل والمساوىء المريضة التي تبينت في السنة الماضية منذ تركنا.

فها هو ذا الانفصال الأحادي من قطاع غزة ـ وهو الاجراء السياسي الأمني الرئيسي والأهم للحكومة برئاسته ـ يتبين كفشل ذريع وكمقامرة مغامِرة وخطرة. تبين أن تقديره، بخلاف تقدير رئيس الاركان المعزول يعلون وآخرين، لتأثير الانفصال في الارهاب الفلسطيني، خاطىء تماما. إن تحصن وتقوي حزب الله على الحدود الشمالية، مع انعدام رد على التحرشات، يجب أن يُلقى على عاتقه. شارون مسؤول ايضا عن الاخفاقات والاخلالات التي تم الكشف عنها في الجيش الاسرائيلي في اثناء حرب لبنان الثانية، لانها نتاج الاهمال والقرارات الخاطئة التي عمرها سنوات، وكلها تحت سلطته. ولم نقل بعد أية كلمة عن القرار «اللامع» على تعيين قائد سلاح الجو رئيسا للاركان، الذي اتُخذ بوحيه الغالب وتبين أنه كارثة وطنية.

لنتحول الى مجال آخر يصم الدولة ويُقنط مواطنيها – الفساد، وعدم الترتيبات، التي يتم الكشف عنها كل يوم تقريبا في اجهزة السلطة وفي مجالات عامة خارجها. لا يمكن بالطبع أن نتهم شارون بهذا الوضع المأساوي. لكن يمكن أن نقول بعقب كل القضايا التي أحدقت به وبأبنائه في فترة حكمه، أنه حتى لو كان نقيا، فلم يكن هو الشخصية المستحقة لرئاسة دولة احدى مهماتها العاجلة – والحيوية لاستمرار وجودها ـ هي القضاء على الفساد.

إن اعتباره واسطة العقد زمن الانفصال من قبل من منحوه ذلك تلاشى تماما. ورغم كل ذلك، يعتمد كثيرون أخيار بأشواقهم على زعامة شارون ويؤمنون بأنه لو كان ما يزال رئيسا للحكومة، لكان كل شيء مغايرا. لماذا؟ وبناء على ماذا؟ يمكن أن نترك فوق هذا علامة سؤال كبيرة، وقد يكون هذا ما يجب فعله. لكن يمكن ايضا أن نحاول الاجابة، وإن لم تزُل الدهشة تماما حتى بعد الجواب. إن الصورة التي تنشأ لانسان على مدى سنين، وبخاصة للزعيم، يصعب تقويضها. نشأت لشارون في سني عمله العسكري والسياسي، صورة انسان قوي، جرافة، يوحي بالأمن وبرود الأعصاب، ذو قدرة قيادية وذو قدرة على الحسم في الأساس (في الحروب ايضا) واتخاذ قرارات (حتى لو لم تكن صحيحة دائما). إن خمس سنيه في قيادة الدولة، في الديوان الذي يرون منه ما لا يرون من أي مكان آخر، السنين التي أخلص فيها وبدا مثل جد طيب وكأب للأمة، عندما كانت المسؤولية الباهظة التي أُلقيت على كتفيه تكف جماحه ـ هذه السنين عززت هذه الصورة. يجب أن نعترف بأن لها أساسا، رغم ظواهر التسرع، وعدم المسؤولية والتحدي، التي ميزت اجراءاته المختلفة على مدى السنين (كعملية المجازاة مثلا في قبية، والدخول البائس في مضائق المتلة في عملية كديش، واقامة أبراج وهمية في سيناء زمن المحادثات السلمية مع مصر، والتورط الذي جر اليه الحكومة في حرب لبنان الاولى، وصعوده الى الحرم القدسي وغير ذلك).

ولكن في هذه الايام المصيرية، التي قد تكون فيها الحرب على الأبواب، في حين يغشى خطر وجودي اسرائيل ويبث المخاوف والخشية في المواطنين، وعندما يُحتاج الى قرارات صعبة، يشتاق كثيرون الى زعيم قوي رأى كل شيء، الأحسن والاسوأ، يوحي بالثقة ويعلم كيف يتخذ هذه القرارات. وعندها ورغم كل شيء يعودون الى ارييل شارون، لانه لا يوجد شخص آخر حولنا ـ ربما باستثناء اهود براك ـ ولأن القيادة الموجودة، الفاشلة، تُعظم شخصيته وتُنسي نقائصه واخفاقاته.

أهذا تفسير غير مقنع تماما؟ ربما. هل لديكم شيء أفضل؟.

ابراهام تيروش
(معاريف) –2006/12/20

المجتمع الذي لا يهتز لقتل الفلسطينيين الأبرياء لا يبالي عندما يشاهد نهب اراضيهم

تقرير السلام حول بناء المستوطنات على اراض فلسطينية مسروقة اثار ضجة عالمية

■ قبل شهر نشرت صحيفة «هآرتس» في صفحتها الاولى خبرا مدويا: نداف شرغاي طرح تقرير السلام الآن الذي يقول ان 40 في المئة من الاراضي التي بُنيت عليها المستوطنات في الضفة هي اراض فلسطينية خاصة. تقرير السلام الآن ارتكز على قاعدة معلومات رسمية من الدولة كانت قد سُربت للحركة. «هآرتس» كانت الصحيفة الوحيدة في وسائل الاعلام الاسرائيلية التي غطت هذه المعلومات الجديدة بالقدر الذي تستحقه. «معاريف» طرحت خلاصة لمضمون التقرير في الصفحة السادسة، و «صوت اسرائيل» تحدث عنه في نشرة أنباء الظهيرة، وصمد الخبر في نشرات الأنباء لمدة يوم كامل. باقي وسائل الاعلام ومن بينها «يديعوت احرونوت» وقنوات التلفزة واذاعة الجيش تجاهلوا التقرير تماما.

تقليص أبعاد نتائج التقرير لم يقتصر على وسائل الاعلام (باستثناء «هآرتس» من خلال تحليلات متتابعة نشرها نداف شرغاي وعاموس هرئيل وآفي يسيسخروف)، وانما شمل أصحاب العلاقة الرئيسيين الذين اتبعوا تكتيك التقزيم: لم ينشر أي رد حكومي رسمي، والادارة المدنية أصدرت بيانا مفاده أن «الاطلاع الأولي على التقرير يظهر أنه يتضمن أخطاء غير قليلة». مجلس المستوطنات ادعى أن التقرير لم يورد أي شيء جديد، وأن السلام الآن تعتبر كل الوسائل مشروعة لمناهضة الاستيطان اليهودي، على حد رأيه.

إلا أن التقرير حصل على أصداء قوية في الخارج بالمقارنة مع مستوى الاهتمام المتدني من قبل المؤسسة ووسائل الاعلام الاسرائيلية هنا: «نيويورك تايمز» نشرت التقرير في عنوانها الرئيسي، وتبعها صحافيون كبار آخرون. عشرات الاذاعات ومحطات التلفزة أجرت مقابلات مع مُعدي التقرير، درور اتكس وحاغيت عوفرن. حاغيت ودرور يقولان أن مئات وسائل الاعلام نشرت المعلومات.

المثير في الموضوع هو ذلك الأثر الذي خلفه نشر التقرير وأصداؤه في الخارج: بعد نشره المتواضع في البلاد بيوم واحد اختفى تماما من النقاش الجماهيري (باستثناء بيان اضافي من مجلس المستوطنات يشكك في مصداقيته). احزاب اليسار لم تتطرق له، والكنيست لم تناقشه، والحكومة تجاهلته، ووزارتا الخارجية والدفاع ورئيس الوزراء لم يعطوا تفسيرا للنتائج التي كشف التقرير النقاب عنها.

ذلك لان ما كشفه اتكس وعوفرن، محققا السلام الآن، هو أن سلطات الدولة قد نهبت اراضي خاصة من الفلسطينيين في الضفة. التقرير اكتشف أن الأذرع الرسمية قد تجاوزت القانون واستخفت بقرارات محكمة العدل العليا وتصرفت بعدم استقامة وخلافا للنظم الرسمية. السلام الآن ادعت أن 130 مستوطنة قد أُقيمت جزئيا أو كليا على اراض خاصة وفقا لوثائق الدولة الرسمية التي اعترفت بنفسها أنها اراض خاصة، ولكنها أعلنت كأراضي دولة فيما بعد. اُلتبع هنا كان سلوكا منهجيا من سلطات الدولة التي اخترقت حقوق الملكية لآلاف الفلسطينيين بصورة فظة من خلال نهج مرفوض وفهلوي وجنائي مثلما كانت قد لاحظت المحامية تاليا ساسون في تقريرها الذي أعدته حول البؤر الاستيطانية غير القانونية.

الضمير الاسرائيلي ليس موجودا. فضيحة تتبع أخرى، وجور اليوم يشطب من الوعي جور الأمس. قلب المجتمع الاسرائيلي فظ وقاس تجاه الفلسطينيين في المناطق لدرجة أنه لا يتزحزح من مكانه حتى عندما تعرض أمامه صورة الظلم المتواصل الذي يُجرد الأفراد من ممتلكاتهم، ذلك لان الخبث والغش والتجبر التي قامت الدولة من خلالها بالسيطرة على العقارات الخاصة، حتى وإن كانت فلسطينية، تبعث الغضب في نفس كل انسان نزيه، حتى وإن كان مستوطنا. ليست هناك صلة بين هذه الطريقة وبين الخلاف الايديولوجي القائم حول اقامة المستوطنات. المسألة التي نتحدث عنها هي مصادرة حقوق الناس الأساسية. كان من الممكن اقامة المستوطنات على اراضي دولة فقط، إلا أن المجتمع الذي لا يهتز لقتل الفلسطينيين الأبرياء، لا يشعر حتى باهتزاز بسيط عندما يشاهد نهب اراضي المواطنين الفلسطينيين.

عوزي بنزيمان
(هآرتس) - 2006/12/20

علينا فتح مفاوضات معها.. المسألة مسألة توقيت

سياسة اسرائيل السابقة بعدم التفاوض مع سورية ادت لتخفيف المطالب السورية

■ أصبح كل واحد يعلم التعليلات المؤيدة أو المعارضة لبدء تفاوض سلمي مع السوريين. بحيال كل تعليل مؤيد، يوجد تعليل معارض لا يقل عنه اقناعا. يمكن فقط أن نحسد اولئك الذين يعلمون تماما في كل وضع ماذا يجب علينا أن نفعل أو ماذا لا يجوز لنا أن نفعل. اذا لم نفعل ما يقترحه النبي المناوب، أو اذا فعلنا ما لم يقترح، فان الأمر سيجلب علينا كارثة. عندما تتحقق النبوءة التي تنبأ بها، فانه لا ينسى أن يُذكرنا بقوله "لقد قلت لكم". عندما لا تتحقق نبوءته يأمل أن نكون نسيناها.

أنا أُقدّر الثقة بالذات عند أنبياء الغضب وواعظي السلام، الذين برغم آرائهم المتعارضة، لهم قاسم مشترك: فهم أحرار في تحديد موقف من غير تحمل مسؤولية. هكذا على سبيل المثال يُذكرنا اسحق ليئور في صحيفة «هآرتس»، بأنه وُجد من حذروا من أن المفاعل الذري لاسرائيل سيحث العالم الاسلامي على بناء مفاعل ذري خاص وها هو ذا يتحقق الآن في ايران. لا يخطر في بال اسحق ليئور، أن الايرانيين كانوا سيقيمون مفاعلا ذريا إن عاجلا أو آجلا، حتى لو لم يكن عندنا مفاعل، وعندها كنا سنواجههم مكشوفين عاجزين.

يطلب الجميع الآن أن تستجيب حكومة اسرائيل، بلا تأجيل لا داعي له، الى دعوة الرئيس السوري الأسد الى بدء تفاوض سلمي. «وجدت ايام كانت اسرائيل فيها ما تزال تتصرف كدولة مستقلة لا كرعية امريكا، كان فيها التفاوض المباشر، بلا أية شروط مسبقة لب السياسة الاسرائيلية في الشرق الاوسط» – يكتب عاموس عوز.

قيلت نفس الاقوال وكُتبت بأقلام نفس المتكلمين قبل أن يعلن وزير الخارجية السوري ايضا بأن سورية مستعدة للتفاوض بلا أية شروط مسبقة. أي من غير أن تلتزم اسرائيل سلفا بالانسحاب من الجولان. لو استجابت الحكومة لنداء طالبي السلام السريع، لكان يفترض أن تعلن سلفا عن تخليها عن الجولان. ولكن لان الحكومة لم تبادر بردها، خفض السوريون الثمن وهم مستعدون الآن لبدء مباحثات من نقطة الصفر، لا من المكان الذي وقفت عنده ومن غير التزام النزول عن الجولان. قد يكون الوقت الآن زمن الاستجابة الايجابية. لكن من المعقول ايضا أن نفترض أن ظروف ذلك لم تنضج بعد. هناك شيء واحد أكيد: في وضع سيّال كهذا، مشحون جدا وحراكي جدا، يحلم أحلام يقظة كل من يصوغ موقفا صلبا يتصل بسؤال هل هذا هو وقت بدء التفاوض؟ هذه الاشياء تُخيب الآمال أصلا. لان كل واحد يبحث عن جواب مُعلل لسؤال لماذا نعم أو لماذا لا. إن زعم أنه لا يمكن أن نعلم ما الجواب يهرب. يجب على الحكومة أن تقرر. عدم الفعل ايضا هو قرار، فضلا عن الفعل.

بيد أن المعضلة غير حقيقية. فوق كل شك أن الحكومة يجب عليها أن تستجيب للدعوة السورية الى اجراء تفاوض. السؤال هو فقط متى. هل الآن هو الوقت الصحيح؟ أو يجب علينا الانتظار؟.

في السياسة، كما في الحياة، كل شيء مسألة توقيت. وفي هذا الموضوع يصعب جدا أن تكون حكيما قبل الفعل. بعد الفعل سنصبح جميعا حكماء.

تومي لبيد
(معاريف) - 2006/12/20

بشار الاسد

اولمرت لا يريد تنازلات في الجولان ويتذرع بالرفض الامريكي حتى لا يتفاوض مع سورية

■ من خلف تصريحات اهود اولمرت الغامضة حول التمسك بالمعارضة الامريكية للمفاوضات مع سورية، تختفي ذريعة واهنة صادرة عن رئيس وزراء يفتقر الى الأجندة، إلا أنها في نفس الوقت احدى المسائل الأكثر جوهرية التي تتعلق بالمستقبل الاسرائيلي. رئيس الوزراء لا يتعرض فقط لحملات مضخمة في وسائل الاعلام، كما حدث عندما زل لسانه، وانما تُشن عليه الانتقادات كذلك لرفضه التحدث مع دمشق وانتظاره للـ «أوكي» من واشنطن. عاموس عوز مثلا انضم اليهم في الأمس. وليس صحيحا أن اولمرت لا يملك أجندة. لديه أجندة كاملة وهي تكاد تنفجر من كثرة اللاءات التي توجد فيها. لا لسورية، لا للتفاوض مع القيادة الفلسطينية، لا لازالة البؤر الاستيطانية المستخفة بالقانون، لا للخطوات التي تقلل من معاناة السكان في غزة، لا، ولا لتغيير اسلوب رئيس الوزراء المتغطرس.

الى جانب كل هذه اللاءات توجد في فم اولمرت «نعم» كبيرة. هو يقول نعم لـ لا التي تصدر عن جورج بوش. في الموضوع السوري هو يتشبث بذريعة لانه لن يعترف بالسبب الحقيقي: هو ليس مستعدا للنزول عن هضبة الجولان، وهو الذي كان قد قال في أحد تصريحاته المتعثرة قبل مدة غير بعيدة أن الجولان سيبقى الى الأبد في أيدينا طالما بقي هو رئيسا للوزراء. سيتضح فيما بعد الى أي حد كان حكم اولمرت أبديا. وحتى ذلك الحين هو يفضل عدم التورط في خطوة سياسية خطيرة بالنسبة له مثل الموافقة على ترحيل عشرات الآلاف في الشمال والانسحاب لطبرية.

ولكن خلافا لاولمرت، الولايات المتحدة ليست ما كانت عليه في السابق، عندما أمر الرئيس آيزنهاور بن غوريون بالانسحاب الفوري من سيناء في 1957، وعندما أعلن هنري كيسنجر وزير خارجية جيرالد فورد في 1975 عن «اعادة النظر» المفزعة للعلاقة مع اسرائيل بسبب رفضها التسويات الانتقالية في سيناء، وعندما جر بيل كلينتون اسرائيل وم.ت.ف الى كامب ديفيد. الكتب التي تحلل مجريات العقد الأخير مليئة بالحديث عن ضعف العملاق الامريكي. الحديث عن انهيار الامبراطورية أصبح مسألة روتينية تقريبا.

التركيز على هذه العملية التاريخية الذي يتلقى تجسيدا حادا من المحاولة الفاشلة لاعادة تربية الشرق الاوسط، يسعى للتوضيح بأن الدولة الأعظم الوحيدة لم تعد قادرة على التصرف بصورة أحادية الجانب لان قوتها لم تُمكّنها من ذلك. في كتاب «تناقض القوة الامريكية» الذي ألفه عميد مدرسة كنيدي للحكم في هارفارد، البروفيسور جوزيف ناي، يورد نتائج خطيرة وجسيمة بالنسبة لامريكا في العالم وفي الداخل اذا أصرت على فرض جداولها الزمنية وتدخلها القسري المهيمن بصورة غير واقعية.

منتقدو الامبريالية الامريكية الآفلة يركزون الرؤية الضيقة للمصلحة القومية مثلما يحدث في اسرائيل مع التباينات. وهذا ايضا ما يتحدث عنه تقرير بيكر ـ هاملتون. هناك معارضة في امريكا لذلك السعي للهيمنة على العالم بصورة أحادية الأمر الذي أوصل اليوم الولايات المتحدة الى الكوارث. هذا التوجه يتعمق في السياق في اطار الكراهية الظاهرة للثقافة الامريكية. من يرغب يستطيع أن يقارن هذه النتائج بتزايد اللاسامية في الغرب ضد اليهود بسبب الاحتلال الاسرائيلي.

اقترحت في هذه الزاوية تسمية السلوك الجبروتي في عهد بوش بـ «أسرلة امريكا» الآن يعتقد اولمرت أنه سيُحسن صنعا مع المصلحة الاسرائيلية من خلال أمركة هذه المصلحة. هذا الامر لن ينجح. «وهم السيطرة» و «نهاية العهد الامريكي» ـ هي مصطلحات مركزية أساسية في النقاش الانتقادي المحتدم في السنوات الأخيرة في الغرب ـ تلزم باهتمام اسرائيلي حساس. يتوجب أن نضم الى هذه الانتقادات الحديث القسري تقريبا في امريكا حول نهاية (مرة اخرى مثلما حدث قبل ست سنوات ونصف) «اندفاع الثور» و«البوم الاقتصادي في وول ستريت».

هذه الحساسية تدعو على الأقل الى اعادة رسم السياسة الاسرائيلية بصورة جديدة وفقا لما يبدو كمصلحة اسرائيلية صارخة: جدول اعمال منطقي بدلا من الزحف الواهن خلف ثور يضرب امريكا ويتوه في الطرقات.

جدعون سامت
(هآرتس) - 2006/12/20